هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 7 من جدول الأعمال CX/CAC 22/45/14

تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الخامسة والأربعون

الخطة الاستراتيجية 2020-2025: تقرير بشأن التنفيذ لعام

2021-2020

(تم إعداد هذا التقرير من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي بالتعاون منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

1. معلومات عامة

1.1. قامت الدورة الثانية والأربعون لهيئة الدستور الغذائي باعتماد الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 على النحو الذي اقترحته الجلسة السابعة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

1.2. وأجرت أمانة هيئة الدستور الغذائي مراجعة معمقة لإطار الرصد الخاص بالخطة الاستراتيجية بهدف توفير معلومات كاملة وموضوعية وموثوقة للأعضاء بشأن تنفيذ الخطة. وقد تم التوصل إلى أن العديد من المؤشرات التي تم تضمينها في الخطة الاستراتيجية الحالية لم تكن قابلة للرصد والتقيي، كما تطلبت جميع المؤشرات خط أساس وهدف، وفي معظم الحالات تحديدا إضافيا لوسائل التحقق.

1.3. وتم استخدام عدة مؤشرات لقياس الأبعاد النوعيةعن التقدم المحرز لناتج معين وهو أمر غير موضوعي وقد لا يمكن مقارنته بين فترة السنتين. وقد اعتمد جمع البيانات للعديد من المؤشرات الأخرى على العد اليدوي و/ أو على استبيان يتم تقديمه إلى الأعضاء. ولدى الأمانة قدرة محدودة في هذا النوع من العمل وغالبا ما تكون معدلات الردود على الاستبيانات منخفضة مما يجعل من الصعب تفسيرها. كما أشار الأعضاء إلى قدرتهم المحدودة في مجال تقديم الدعم لمراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحذروا الأمانة من إرسال الكثير من الاستبيانات.

1.4. تم تقديم وإقرار مقترحات الأمانة حول كيفية تقديم التقارير بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية في الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي[1] ووضع ملاحظات محددة ذات علاقة بالمؤشرات التالية:

- المؤشر 2.3.1: يمكن إدراج تقرير سردي قصير (وصف نوعي للتقدم) في إطار الرصد والتقييم للإبلاغ عن التمويل الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية لتقديم المشورة العلمية إلى هيئة الدستور الغذائي، وذلك استنادا إلى وثيقة هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة من منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية.
- المؤشر 4.1.1: عوضا عن التسجيل، تم اقتراح أن ترصد أمانة هيئة الدستور الغذائي التوجهات/ الانماط المتعلقة بمشاركة البلدان الأعضاء في اجتماعات الهيئة باستخدام قوائم المشاركين.
- المؤشر 4.2.1: يبدو أن الرد على رسالة تعميم واحدة كان منخفضا للغاية لدرجة أنه لم يُشر إلى مشاركة نشطة، وبالتالي يمكن زيادة عدد الردود إلى اثنين أو ثلاثة.

1.5. تقدم أمانة هيئة الدستور الغذائي فيما يلي تقريرا عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفقا لإطار المراقبة المنقح الخاص بها، مع ملاحظة ما يلي:

- يستند رصد المؤشرات 3.1.1، و3.2.1، و4.3.1، و4.3.2 إلى الأنشطة المدرجة في خطط العمل الإقليمية. وعليه، يقدم المنسقون الإقليميون تقاريرا منتظمة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطط عملهم إما إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي أو الى لجان التنسيق الإقليمية. ونظرا لأن لجان التنسيق الإقليمية لم تجتمع في فترة السنتين 2020-2021 بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المعلومات المتعلقة بهذه المؤشرات ترد في التقارير المقدمة من المنسقين الإقليميين إلى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والمعنية بالخطة الاستراتيجية. [2]
- فيما يتعلق بالمؤشر 3.3.1 (التقدم المحرز في تطوير آلية لقياس الأثر الذي تحدثه مواصفات هيئة الدستور الغذائي)؛ في وقت إعداد هذا التقرير، كان يتم جمع البيانات حول استخدام وتأثير نصوص هيئة الدستور الغذائي من خلال ارسال نموذج استبيان للأعضاء، حيث يتم عرض نتائج الاستبيان في وثيقة منفصلة كملحق لهذا التقرير.

---

[1] CX/EXEC 21/81/5 الملحق رقم.1 و REP21/EXEC2 (البنود بين 86-91)

[2] CX/EXEC 21/81/5

1.6. كما يركز هذا التقرير الشامل الخاص بتنفيذ الخطة الاستراتيجية على الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين 2020-2021. وهي تقدم تقارير تعتمد على المؤشرات المحددة في إطار الرصد الخاص بالخطة الاستراتيجية إلى أقصى حد ممكن. ومن ثم تُجرى مقارنةٍ بين البيانات المتاحة لفترات مالية سابقة. وفي حال عدم توفر البيانات السابقة، يتم تقديم المعلومات كخط أساس يمكن مقارنة إنجازات الفترات المالية المستقبلية بناء عليها.

1.7. وتقر أمانة هيئة الدستور الغذائي بأن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالرصد وذلك بالاستناد إلى بعض المؤشرات، كما وترى أنه سيكون من الضروري إجراء مراجعة أخرى لإطار الرصد في سياق وضع الخطة الاستراتيجية التالي بهدف تحسين عملية الرصد وتقديم تقرير أكثر شمولاً.

2. تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025

الغاية 1. التعامل مع القضايا الحالية والمستجدة والمُلحة في الوقت المناسب

الهدف 1.1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة.

النتيجة 1.1.1 تعزيز قدرة هيئة الدستور الغذائي لوضع مواصفات تتعلق باحتياجات أعضاءها.

المؤشر 1.1.1 عدد القضايا المستجدة التي حددتها الهيئات الفرعية.

2.1. يوفر عدد القضايا المستجدة التي تكون قد حددتها الهيئات الفرعية معلومات مقتصرة لا تعكس بالضرورة القدرة المحسنة لتطوير مواصفات تلبي احتياجات الأعضاء على النحو الذي تم الاتفاق عليه في الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وللإجابة على بيان النتيجة، يبقى الامر الأهم هو فهم ما إذا كانت هيئة الدستور الغذائي قد وضعت الآليات الصحيحة لتحديد القضايا المستجدة والتصرف حيالها. وبالتالي، تقدم الأمانة تقريرا سرديا قصيرا عن تطور الإجراءات لتحديد القضايا المستجدة في لجان هيئة الدستور الغذائي وترتيبها حسب الأولوية.

2.2. بالنسبة للجلسات السابقة للجان التنسيق الإقليمية (2016-2017، و2018-2019)، فقد تم إجراء استبيان حول القضايا الحرجة والمستجدة. ولأنه من الواضح أن هذا النهج قد أكّد بالفعل القضايا المعروفة التي تم تحديدها بالفعل بدلاً من القضايا الجديدة، ولكون معدل الرد كان منخفضا، فقد تم إيقاف هذا النهج بموجب الخطة الاستراتيجية الجديدة. ويوفر جدول الأعمال في الدورة الحالية للجان التنسيق الإقليمية (2022-2023) فرصة للمناطق لتقوم، وبشكل مشترك، بتحديد ومناقشة القضايا الحالية والمستجدة من منظور إقليمي والتي تصب في مناقشات هيئة الدستور الغذائي ككل من خلال مشاركة اللجنة التنسيقية في اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وفي عملية المراجعة النقدية أيضا.

2.3. لدى لجان هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواضيع العامة إجراءات قائمة لاقتراح ومناقشة القضايا التي تم تحديدها بالفعل (على سبيل المثال، مقترحات العمل الجديدة) والقضايا المستجدة (على سبيل المثال، من خلال وثائق المناقشة ولجان التنسيق الإقليمية) ذات الصلة بموضوع اللجنة، والاتفاق على الترتيب الذي يجب بموجبه التعامل معها في الدورة (الدورات) القادمة. وتغذي هذه المناقشات أيضا عملية المراجعة النقدية التي تجريها اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. كما يختلف النهج باختلاف اللجان حيث تمتلك بعض اللجان مثل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية[3]، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات[4]، وهيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات[5] مقاربات راسخة بينما يواصل الآخرون وضع اجراءاتهم. وترد في الفقرات التالية أمثلة لبعض التطورات في هذا المجال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2.4. وقد وافقت لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية في عام 2019 على خطة عمل مستقبلية تتكون من أربعة خطوط عمل، وهي: (أولا) تحديد مجموعات الأغذية الأساسية/ الملوثات الرئيسية؛ و(ثانيا) مراجعة المواصفات الحالية للملوثات التي قد تحتاج إلى تنقيح؛ و(ثالثا) تقييم تنفيذ مدونات الممارسات، و(رابعا) موضوعات مستقبلية أخرى محتملة تخص لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية. ومع ذلك، فإن النقاشات جارية حول النهج/ المنهجية لتحديد الملوثات في الأغذية بالنسبة للصحة العامة والمخاوف التجارية في الأغذية الأساسية التي تتنقل عبر التجارة الدولية والتي قد يكون هناك حاجة إلى التعامل معها من قبل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في المستقبل. كما وافقت لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات على استخدام نهج منتظم لمراجعة المواصفات الحالية والنصوص ذات الصلة بالملوثات في الأغذية والأعلاف لتحديد مدى الحاجة إلى مراجعتها. ويعتمد النهج على معايير تحديد الأولويات لتحديد المواصفات والنصوص ذات الصلة والتي هي بحاجة الى مراجعة، مع الأخذ في الاعتبار كل من التأثيرات المحتملة على صحة الإنسان والاضطرابات التجارية المحتملة. ومن المتوقع أن يساهم هذا النهج/ المنهجية في إدارة عمل أفضل للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات عند إدارة المقترحات حول العمل الجديد بشأن مراجعة المواصفات والنصوص الحالية ذات الصلة بالملوثات في الأغذية والأعلاف.

2.5. عملت الدورة الرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي (2021) على تأسيس فريق عمل إلكتروني مشترك بين لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات ولجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية لتسهيل التنسيق بين هاتين اللجنتين. وعله، تم إنشاء هذا الفريق استجابة بناءً على التوصية التي قدمتها اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي من أجل التعاون الوثيق بين لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية ولجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات عند النظر في الحدود القصوى

[3] تتوفر العملية التي تجري من خلالها لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية عملها على شكل وثيقة معلومات على الموقع: https://www.fao.org/fileadmin/user_upload/codexalimentarius/committee/docs/INF_CCFH_e.pdf

[4] لدى لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات بند دائم في جدول الأعمال حول القضايا المستجدة والتوجهات المستقبلية لهذه اللجنة.

[5] تضع لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات جداول وقوائم أولويات بانتظام لمبيدات الآفات لتقييمها من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات.

للمخلفات وذلك بالنسبة للمركبات المستخدمة كعقاقير بيطرية ومبيدات للآفات.

2.6. وقد وافقت لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة في جلستها الثانية والأربعين (2021) على إنشاء فريق عمل إلكتروني من أجل تنقيح مسودة المبادئ التوجيهية للتقييم الأولي وتحديد أولويات العمل والمعايير المقترحة. ومن المتوقع ألا تساعد آلية تحديد الأولويات اللجنة على تركيز عملها على أهم القضايا المستجدة فحسب، بل ستعمل على الحد من النقاشات بشأن مقترحات العمل الجديدة في الجلسة العامة.

2.7. وفي سياق البند الدائم لجدول الأعمال الخاص بلجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات بشأن القضايا المستجدة والتوجهات المستقبلية، وقد وافقت الجلسة الخامسة والعشرون للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات (2021) على تشكيل فريق عمل قبل عقد الجلسة السادسة والعشرين للجنة وذلك للنظر في قائمة محدثة بالقضايا المستجدة والعمل على تحديد أولويات العمل الجديد.

2.8. كما بدأت أيضا بعض اللجان المعنية بالسلع، بتطبيق إجراءات تحديد الأولويات؛ فقد طبقت لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت في جلستها السابعة والعشرين (2021) لأول مرة آليتها الجديدة في إدارة العمل لتقييم مقترحات العمل الجديد.

2.9. وفي كل دورة من دورات هيئة الدستور الغذائي وجلسة الجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي التي تسبق ذلك، تقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وثيقة تحتوي على المسائل المستجدة عن عملهما بشأن سلامة الأغذية والتغذية والمسائل الأخرى ذات الصلة بهيئة الدستور الغذائي. وتتضمن هذه الوثيقة أيضا القضايا المستجدة كما تراها المنظمة الأم وتحفز المناقشة في كل من الجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي. ففي عام 2021، أسفرت وثيقة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة عن إنشاء لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي مُكرسة لهذا الموضوع لتقديم المزيد من التوجيهات إلى هيئة الدستور الغذائي ككل حول أفضل السبل للتعامل مع هذه القضايا.

الهدف 1.2 ترتيب الأولويات الخاصة بالاحتياجات والقضايا المستجدة.

النتيجة 1.2.1 استجابة هيئة الدستور الغذائي للقضايا المستجدة واحتياجات الأعضاء في الوقت المناسب.

المؤشر 1.2.1 نسبة القضايا المستجدة التي تم تحديدها والتي تؤدي إلى مقترحات للعمل الجديد.

2.10. على النحو الذي تم الاتفاق عليه في الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، فإن غاية هذا المؤشر فيما يتعلق ببيان النتائج الذي يركز على الاستجابة في الوقت المناسب مدرج في المؤشر 1.2.2 والمؤشر 1.2.3. ولا يعتبر المؤشر 1.2.1 على أنه يوفر أي قيمة أو معلومات إضافية إلى الحد الذي يبرر الجهد المطلوب لجمع مثل هذه البيانات.

المؤشر 1.2.2 الوقت المستغرق من تحديد القضايا الجديدة إلى تقديم مقترحات العمل الجديد إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

2.11. لقد تبين أنه من الصعوبة بمكان تحديد نهج ثابت لقياس هذا الامر. وعليه، قامت أمانة هيئة الدستور الغذائي بقياس هذا المؤشر من خلال النظر في القضايا الجديدة التي تناولتها اللجان العامة المعنية بالمواضيع العامة (باستثناء المواصفات العددية) وتقييم الوقت المستغرق من تحديد تلك القضايا إلى طرح مقترحات العمل الجديدة التي وافقت عليها هيئة الدستور الغذائي من عام 2018 وحتى عام 2021. كما تم تقديم معظم القضايا الجديدة القائمة من عام 2018 حتى عام 2021 إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي حيث وافقت عليها كمقترحات عمل جديدة لتنفذ في غضون عامين.

2.12. إن دور وثائق المناقشة في تحديد نطاق العمل من نقطة التحديد الأول إلى تقديم مقترح المشروع، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المعقدة، كان يعتبر ذا قيمة في تسهيل العمل اللاحق بشأن وضع نص هيئة الدستور الغذائي ذي الصلة. وهذا يوضح الصعوبات في تحديد نسبة النجاح من خلال مؤشر رقمي يؤدي الى قضاء المزيد من الوقت في تحديد المشروع بشكل جيد من خلال وثائق المناقشة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين العمل على وضع نصوص هيئة الدستور الغذائي.

المؤشر 1.2.3 الوقت الذي تستغرقه القضايا المستجدة ذات الأولوية حتى تسفر عن نصوص مُنَقّحة أو جديدة لهيئة الدستور الغذائي.

2.13. ترصد أمانة هيئة الدستور الغذائي سنويا الوقت اللازم لإعداد أو مراجعة مواصفات هيئة الدستور الغذائي. ويوضح الجدول 1 أدناه النسبة المئوية للمواصفات غير العددية والتنقيحات التي تم تبنيها بين الأعوام 2018 و2021 في غضون 5 سنوات. كما تم اعتماد غالبية النصوص النهائية في غضون 5 سنوات. ومن الجدير ذكره أن المواصفات القليلة التي تم تبنيها بعد أكثر من 5 سنوات كانت كلها مواصفات سلعية.

الجدول 1: الوقت الذي تستغرقه القضايا المستجدة ذات الأولوية والتي أسفرت عن نصوص مُنَقَّحة أو جديدة لهيئة الدستور الغذائي[6]

السنة	دورة هيئة الدستور الغذائي	نسبة المواصفات التي تم المصادقة عليها خلال 5 سنوات
2018	الدورة 41 للهيئة	%86
2019	الدورة 42 للهيئة	%100
2020	الدورة 43 للهيئة	%76
2021	الدورة 44 للهيئة	%94

2.14. لا يشير الجدول 1 الى العمل المكثف الجاري في بعض اللجان لتنقيح و/ أو إعادة هيكلة المواصفات الحالية، مثل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات ولجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. ونظرا للاختلافات في آلية وضع المواصفات، وأعداد مجموعة المواصفات وتعقيدها، ليس من الممكن إعطاء صورة كاملة لمعدل وضع المواصفات بطريقة واحدة. ولذلك فإن السرد الذي يبرز طريقة إحراز تقدم في عمل اللجان، والتي لم يتم تسجيل مخرجاتها بشكل كافٍ في الجدول 1، سيرد في الملحق 1 من هذا التقرير.

المؤشر 1.2.4 اللجان التي توثّق نهجها في تحديد أولويات العمل بناءً على معايير تحديد أولويات العمل في دليل الإجراءات.

2.15. تتوفر المعلومات الخاصة باللجان التي توثّق نهجها في تحديد أولويات العمل بناءً على معايير تحديد أولويات العمل في دليل الإجراءات في المؤشر 1.1.1 أعلاه.

<u>الغاية 2. وضع مواصفات تستند إلى العلم ومبادئ تحليل المخاطر في هيئة الدستور الغذائي</u>

الهدف 2.1 استخدام النصائح العلمية باستمرار بما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في هيئة الدستور الغذائي.

النتيجة 2.1.1 الأخذ بالمشورة العلمية في الاعتبار باستمرار وبما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في هيئة الدستور الغذائي من قبل جميع اللجان ذات الصلة أثناء عملية وضع المواصفات.

المؤشر 2.1.1 نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع المواصفات، والتي تشير تقارير رؤساء الهيئات الفرعية عنها إلى كيفية استخدام المشورة العلمية وأخذ أي عوامل مشروعة أخرى في الاعتبار عند وضع نصوص هيئة الدستور الغذائي.

2.16. تتضمن عملية المراجعة النقدية الملاحظات المقدمة من أمانة هيئة الدستور الغذائي ورؤساء اللجان حول استخدام المشورة العلمية أو الحاجة إليها فيما يتعلق بالموضوعات المختلفة قيد النظر من قبل اللجان المختلفة. اما بالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات، فتوجد آلية محددة بشكل جيد وراسخة بشكل جيد لتلقي المشورة العلمية، حسب الحاجة، من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. وبالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات فهي تتلقى المشورة من الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات، وبالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية فهي تتلقى المشورة الاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر المكروبيولوجية. أما لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، فهي تتلقى المشورة من الاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية. وبالنسبة للجان الأخرى، التي قد تطلب مشورة علمية على أساس مخصص، تعقد منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اجتماعات خبراء مخصصة لمعالجة هذه الأمور، في حال توفر الوقت والموارد.

2.17. وقد جرى نقاش حثيث عن دور العلم والعوامل المشروعة الأخرى خلال فترة السنتين فيما يتعلق بمادة الزيلباتيرول (Zilpaterol).

2.18. كما طلبت لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية في جلستها الخامسة والأربعين في عام 2019 مشورة علمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم عملها في وضع مبادئ توجيهية بشأن التوسيم الوقائي لمسببات الحساسية. وأشارت الجلسة السادسة والأربعون للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية (2021) إلى أن التأخير في اجتماعات الخبراء ونشر التقارير النهائية للمشاورات المخصصة المشتركة التي أجراها الخبراء بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم مخاطر مسببات الحساسية في الأغذية بسبب جائحة كوفيد-19 قد أثر على التقدم المحرز في أجزاء من عمل اللجنة في مجال التوسيم المتعلق بمسببات الحساسية في الأغذية.

2.19. وشهدت الجلسة الثانية والأربعون للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة (2021) مناقشات مفصلة حول المبادئ العامة لإنشاء القيم المرجعية للمغذيات - المتطلبات (NRVs-R) للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 36 شهرا، والتي ستستمر في الجلسة الثالثة والأربعين للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة (2023). وسيأخذ العمل في الحسبان التقرير العلمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن استعراض طرق الاشتقاق للقيم المرجعية المتناولة من

[6] يستند الجدول 1 إلى نصوص هيئة الدستور الغذائي التي تم اعتمادها بعد تقديم مقترحات العمل الجديدة والموافقة عليها. وتم استبعاد المواصفات التي ليس لها رقم وظيفي مثل العمل الجاري والتعديلات من نطاق هذه الدراسة. وإن المواصفات العددية مثل الحدود القصوى للمخلفات، والاحكام المتعلقة بالمواد المُضافة إلى الأغذية والمستويات القصوى للملوثات التي تم وضعها بعد الموافقة على قوائم الأولوية للمشورة العلمية لم يتم أخذها في الاعتبار في الجدول 1.

الأغذية للرضع الأكبر سنا والأطفال الصغار. كما يجري التبادل مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للاستفادة من عملهما المشترك بشأن تحديث المتطلبات التغذوية لمنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية للرضع والأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 0-36 شهرا ولتجنب أي ازدواجية غير ضرورية في العمل. وقد اعتمدت بعض أجزاء العمل الخاصة بالمبادئ التوجيهية للأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال والمراجعة الخاصة *بحليب الأطفال الذي يستخدم مباشرة بعد حليب الرضاعة الطبيعية*(*Standard for Follow-up Formula*) على المشورة العلمية من منظمة الأغذية والزراعة بشأن تقييم جودة البروتين في حليب للأطفال الصغار والأغذية العلاجية الجاهزة للاستعمال وكذلك اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية حول عوامل تحويل النيتروجين إلى البروتين للمكونات القائمة على فول الصويا والمكونات القائمة على الحليب المستخدمة في حليب الأطفال الرضع وحليب الأطفال الذي يلي حليب الرضاعة الطبيعية، من بين أمور أخرى.

2.20. تُعد قوائم الأولويات لتقييم مبيدات الآفات من خلال الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات أساس العمل في لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات. ووافقت الدورة الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي على مقترح العمل الجديد بشأن قوائم الأولويات لتقييم مبيدات الآفات من خلال الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات في عام 2021، مما يسمح للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات بالمضي قدما في عملها على الرغم من عدم عقد جلسة لها في عام 2020.

2.21. ايضاً، تُعتبر قوائم الأولويات للمواد المُقترح تقييمها من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ركيزة مهمة لعمل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات. وتم وضع المزيد من المواد على قائمة الأولويات التي تحتاج إلى مزيد من التصنيف في الأولويات بالنظر إلى الموارد المحدودة للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة. ومع التأكيد الذي قدمه الرُعاة فيما يتعلق بتوافر البيانات، أصبحت قائمة الأولويات واعدة بشكل أكبر.

الهدف 2.2 تعزيز تقديم واستخدام البيانات التمثيلية على المستوى العالمي في وضع ومراجعة مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

النتيجة 2.2.1 تم تطوير مواصفات هيئة الدستور الغذائي بالرجوع إلى البيانات التمثيلية على المستوى العالمي.

المؤشر 2.2.1 النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء هيئة الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات للحصول على البيانات من فرق العمل ولجان/ اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

2.22. تواصل منظمة الأغذية والزراعة تطوير قدرات الأعضاء للمشاركة في لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وتقديم البيانات إليها.

2.23. في فترة السنتين 2020 و2021، بدأ مشروع لمنظمة الأغذية والزراعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تقييمات مخاطر مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية على سلامة الأغذية الصادرة عن لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والتي تركز على البيانات الهامة المطلوبة من الأعضاء لإجراء هذه التقييمات التي تستند إلى وضع الحدود القصوى للمخلفات لهيئة الدستور الغذائي.

2.24. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة في دعم البلدان لاستخدام بيانات الاستهلاك الغذائي الكمي الفردي التي يتم مشاركتها من خلال الأداة العالمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لبيانات الاستهلاك الفردي للأغذية لتحسين اتساق وموثوقية تقييمات التعرض الغذائي، وهي خطوة حاسمة في وضع حدود وقائية مناسبة للعوامل الميكروبيولوجية أو الكيميائية في الغذاء. واكتمل بناء القدرات بشأن أهمية بيانات الاستهلاك الغذائي الكمي الفردي لفهم سلامة الأغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في نوفمبر 2021 ومن المقرر اجراء ذلك في نيجيريا والفلبين في عام 2022. كما تم اجراء جلسة تدريبية محددة حول استخدام بيانات الاستهلاك الغذائي الكمي الفردي أثناء انعقاد المجموعة الصحية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN Health Cluster) في كانون الأول/ ديسمبر 2021.

2.25. يسرت منظمة الصحة العالمية النماذج التي تم تقديمها للنظام العالمي للرصد البيئي/ برنامج رصد تلوث الأغذية استجابة لدعوات لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية للحصول على البيانات، بما في ذلك مادة الكاديميوم في الكاكاو والرصاص في الأعشاب والتوابل المجففة لدعم وضع المستويات القصوى. علاوة على ذلك، قدمت أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة تحليلاً لتحديد الفول السوداني الجاهز للأكل والفول السوداني الجاهز للاستخدام لمزيد من المعالجة في البيانات الحالية للنظام العالمي للرصد البيئي/ برنامج رصد تلوث الأغذية.

الهدف 2.3 تعزيز التمويل الكافي والمستدام لهيئات الخبراء التي تقدم المشورة العلمية.

النتيجة 2.3.1 تقديم هيئات الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها بين اللجان ومنظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، حيث تسمح هذه الأطر الزمنية بوضع المواصفات لغرض احراز التقدم في الوقت المناسب.

المؤشر 2.3.1 معرفة مدى اي تغييرات قد تحدث في التمويل الأساسي للحصول على المشورة العلمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

2.26. تواصل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إيلاء أهمية كبيرة لبرنامج المشورة العلمية لتوفير أساس علمي قوي لجميع مواصفات هيئة الدستور الغذائي. ويستمر تقديم المشورة العلمية على مستوى متسارع على الرغم من التحديات التي فرضتها القيود المتعلقة

بالجائحة على طبيعة الاجتماعات. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال المساهمات التي حظيت بتقدير كبير من أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

2.27. وفي حين لاتزال هيئة الدستور الغذائي هي المستفيد الرئيسي من برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فإن وكالات الأمم المتحدة الأخرى (على سبيل المثال، برنامج الأغذية العالمي) تطلب أيضا المشورة العلمية، كما يتم استخدام مخرجات البرنامج بشكل مباشر من قبل أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز اتخاذ قراراتهم المستندة إلى العلم بشأن قضايا سلامة الأغذية والتغذية على المستويين الوطني والإقليمي.

2.28. كما يصل الدعم المالي للأنشطة وتكاليف الموظفين المتعلقة بتقديم المشورة العلمية من الميزانية العادية لمنظمة الأغذية والزراعة ومن خلال موارد من خارج الميزانية في منظمة الأغذية والزراعة. ويتم النظر إلى اجتماعات المشورة العلمية الرئيسية والمشاورات التي تدعم عمل وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي (مثل، لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر المكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات، والاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية) على أنها أنشطة تقنية للشركات في برنامج عمل وميزانية منظمة الأغذية والزراعة التي قامت بتأمين الميزانية لهذه الأنشطة في فترة السنتين الحالية.

2.29. اما في منظمة الصحة العالمية، فيتم تمويل برنامج تقديم المشورة العلمية إلى هيئة الدستور الغذائي من خلال لجان الخبراء التابعة إلى لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات، والاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر المكروبيولوجية بالكامل من خلال مساهمات طوعية من عدد صغير من الدول الأعضاء. [7]وعليه، نعرب عن امتناننا للمساهمات المقدمة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية إلى برنامج المشورة العلمية.

المؤشر 2.3.2 نسبة المشورة العلمية المقدمة ضمن الأطر الزمنية المحددة.

2.30. بالنسبة للعديد من لجان هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواضيع العامة، توجد آلية محددة بشكل جيد وراسخة للحصول على المشورة العلمية من هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. فبالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية؛ فهما تتلقيان المشورة من لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. اما بالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات فهي تتلقى المشورة من الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات، وبالنسبة للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية فهي تتلقى المشورة من الاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر المكروبيولوجية، بينما تتلقى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة المشورة من الاجتماع المشترك بين الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية. كما يتم تنسيق التعاون بين هيئات الخبراء ولجان هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة بشكل جيد بشكل عام، ومن المقرر أن تأخذ الاجتماعات المعنية في الاعتبار سير العمل فيما بينها. ومع ذلك، قد تتلقى هيئات الخبراء طلبات أكثر مما يمكنها الاستجابة لها، مما قد يؤدي إلى تراكم العمل. وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحا أثناء فترة الجائحة عندما أصبح تحديد مواعيد الاجتماعات لضمان التنسيق المناسب بين هيئات الخبراء ولجان هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة أكثر صعوبة. كما تساعد آليات ترتيب الأولويات المطبقة للجان المعنية بالمواضيع العامة على تحديد بنود العمل الأكثر إلحاحا.

يمكن الاطلاع على معلومات إضافية حول تقديم المشورة العلمية في وثيقة المراجعة النقدية.

الغاية 3. زيادة التأثير من خلال الاعتراف بمواصفات هيئة الدستور الغذائي واستخدامها

الهدف 3.1 زيادة الوعي حول مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

النتيجة 3.1 تشجيع أعضاء هيئة الدستور الغذائي بشكل استباقي استخدام مواصفات الهيئة.

المؤشر 3.1.1 عدد مساهمات البلدان في الصفحات الإلكترونية الإقليمية وتلك الخاصة بالمراقبين لهيئة الدستور الغذائي التي تعكس الأحداث/ الأنشطة التي تزيد الوعي حول مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

2.31. إن هذا البعد مدرج في خطط العمل الإقليمية، حيث يقدم المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. وبذلك تتوفر معلومات حول هذه المؤشرات في التقرير المرحلي ذي الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية وخطط التواصل الإقليمية. وقد حدثت زيادة في عدد المساهمات القطرية في العامين الماضيين، مقارنة بفترة السنتين السابقة مدفوعة بشكل رئيسي باليوم العالمي لسلامة الأغذية، والتركيز على البلدان المستفيدة من صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي للمشاركة بالمعلومات الخاصة بأنشطتها على الصحة الإلكترونية.

المؤشر 3.1.2 عدد الأنشطة الواردة في خطة عمل الاتصالات الخاصة بهيئة الدستور الغذائي التي تتناول مدى توفر مواصفات هيئة الدستور الغذائي ومدى التنفيذ.

2.32. يمكن تقييم العمل على زيادة الوعي بمواصفات هيئة الدستور الغذائي في ثلاث مجالات مترابطة: تعزيز رؤية هيئة الدستور الغذائي، ومدى القدرة على الوصول إلى نصوص هيئة الدستور الغذائي وتوفرها، واستخدام نصوص الهيئة. تشمل المطبوعات ذات الصلة في الفترة التي تعزز مدى توفر النصوص *مدونة الممارسات للأسماك والمنتجات السمكية*[8]، *وخلاصة وافية لمواصفات هيئة الدستور الغذائي بشأن مقاومة*

[7] ترد التفاصيل الكاملة عن الأنشطة والميزانيات والمسائل المالية لبرنامج المشورة العلمية في الوثيقة CAC/45 INF/2.

[8] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. مدونة الممارسات للأسماك والمنتجات السمكية. روما. https://doi.org/10.4060/cb0658en

مضادات الميكروبات[9]، و*هيئة الدستور الغذائي وأهداف التنمية المستدامة*[10].

2.33. تدعم المجلة السنوية لهيئة الدستور الغذائي[11] والأخبار على الموقع الإلكتروني[12] والبودكاست[13] ووسائل التواصل الاجتماعي مدى توفر النصوص أيضا:

- قامت أمانة هيئة الدستور الغذائي بنشر أكثر من 400 قصة إخبارية على شبكة الإنترنت بما فيها اليوم العالمي لسلامة الأغذية حيث أقيمت فعاليات في أكثر من 60 بلدا في عام 2020[14] وأكثر من 90 بلدا في عام 2021 [15]
- تم تحميل البودكاست الخاص بهيئة الدستور الغذائي لأكثر من 3000 مرة.
- حقق حساب هيئة الدستور الغذائي على تويتر 9 ملايين مشاهدة واكتسب 4900 متابع ونشر أكثر من 4500 تغريدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2.34. ولتعزيز إمكانية الوصول إلى نصوص هيئة الدستور الغذائي وإبرازها، يجري العمل بشكل مكثّف على تنقيح وتحديث اتساق المطبوعات الأساسية للدستور الغذائي في هيئة الدستور الغذائي بما يتماشى مع أسلوب منظمة الأغذية والزراعة بما في ذلك كيفية الإشارة إلى النصوص. وسيؤدي هذا العمل المكثف إلى زيادة قدرة أمانة الهيئة وبشكل مباشر على رصد عدد المواد التي يتم تنزيلها وعدد المرات التي يتم فيها اقتباس نصوص من هيئة الدستور الغذائي. كما يتم تحديث دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي كجزء من نفس المشروع.

2.35. يجري استكشاف مقاربات مختلفة لتوضيح كيفية استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي. وشمل ذلك تقديم كل منطقة من مناطق هيئة الدستور الغذائي قصة إلى المجلة الصادرة عن الهيئة في عام 2021، تصف استخدام نص معين من نصوص هيئة الدستور الغذائي في السياق الوطني، ونشر دراسة بعنوان *الغذاء النظيف، والمبيعات الصحية: تنفيذ تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة، دراسة حالة في هيئة الدستور الغذائي: تايلاند*[16] كمثال على كيفية مساهمة نص هيئة الدستور الغذائي في التغيير في بلد ما، وتطوير صفحة إلكترونية للموارد تحدد أهمية نصوص هيئة الدستور الغذائي في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك أفضل الممارسات الدولية لضمان نظافة الأغذية وبيئة تجارية شفافة قائمة على القواعد وتقليل المخاطر لأولئك الذين يعملون في نظام تجاري دولي معقد بشكل متزايد.

الهدف 3.2 دعم المبادرات للتمكن من فهم وتنفيذ/ تطبيق مواصفات هيئة الدستور الغذائي

النتيجة 3.2.1 زيادة استخدام مواصفات هيئة الدستور الغذائي في تطوير المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية.

المؤشر 3.2.1: نسبة البلدان الأعضاء المشاركة في مبادرات تنمية القدرات الوطنية أو الإقليمية لتشجيع وتسهيل الاستخدام العملي لمواصفات هيئة الدستور الغذائي

2.36. إن هذا البعد مدرج في خطط العمل الإقليمية، حيث يقدم المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. وبذلك تتوفر معلومات حول هذه المؤشرات في التقرير المرحلي ذا الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية. ونظرا لأن لجان التنسيق الإقليمية لم تجتمع في فترة السنتين 2020-2021 بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر واردة في مختلف التقارير عن التقدم المحرز المقدمة من لجان التنسيق الإقليمية إلى اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

2.37. لقد تأثرت مبادرات تنمية القدرات بجائحة كوفيد-19. وبُذلت جهود كبيرة في الانتقال إلى الاجتماعات الافتراضية. وفي الوقت نفسه، تم تنظيم عدة ندوات عبر الإنترنت لزيادة القدرات الوطنية خلال فترة السنتين. [17]

النتيجة 3.2.2 زيادة استخدام مواصفات هيئة الدستور الغذائي في تجارة الأغذية.

المؤشر 3.2.2 نسبة مواصفات هيئة الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الهيئة.

---

[9] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. *مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالغذاء: خلاصة وافية لمواصفات هيئة الدستور الغذائي*. روما. https://doi.org/10.4060/cb8554en

[10] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. *هيئة الدستور الغذائي وأهداف التنمية المستدامة - كيف تدعم المشاركة في هيئة الدستور الغذائي جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030*. روما https://doi.org/10.4060/cb0222en

[11] https://www.fao.org/3/cb1502en/CB1502EN.pdf و https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb7565en

[12] https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/news-and-events/ar/

[13] https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/multimedia/podcast/ar/

[14] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2020. اليوم العالمي لسلامة الأغذية 2020 - نظرة عامة حول احتفال افتراضي ملهم، 7 حزيران/يونيو 2020. روما. https://www.fao.org/publications/card/ar/c/CB0711EN

[15] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2021. اليوم العالمي لسلامة الأغذية 2021 - نظرة عامة حول الاحتفالية والإبداع. روما. https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb6125en/

[16] https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb8770en/

[17] هيئة الدستور الغذائي والجائحة - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي والاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي والقضايا التي يتعين النظر فيها لعام 2022 https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-702-81%252FWD%252Fex81_04e.pdf واللجنة الفرعية المعنية بالخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-702-81%252FWD%252Fex81_05e.pdf

2.38. تقوم أمانة هيئة الدستور الغذائي بإجراء استبيان تجريبي حول استخدام وتأثير نصوص هيئة الدستور الغذائي. وبناءً على نتائج هذا الا ستبيان، ستقدم الأمانة تقريرا سرديا قصيرا يعكس التقدم المحرز مقابل هذا المؤشر في وثيقة منفصلة، كملحق لهذا التقرير.

المؤشر 3.2.3 نسبة مواصفات هيئة الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل المراقبين المعنيين في هيئة الدستور الغذائي.

2.39. يواصل المراقبون (الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية الدولية) لعب دورٍ مهم في عملية وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي. وبالإضافة إلى المساهمة في عمل وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي، فإن المراجعة الأخيرة للمراقبين سلطت الضوء أيضا على طرق أخرى يساهم بها المراقبون في هيئة الدستور الغذائي، مثل الاعتراف بنصوص هيئة الدستور الغذائي والترويج لها بما يتماشى مع الهدف 3 من الخطة الاستراتيجية للهيئة، الا انه لا توجد آلية في الوقت الحالي لرصد هذا الأمر بشكل منهجي.

2.40. كما يتم إبراز هذه المشاركة والمساهمات حاليا بطريقة غير رسمية من خلال القصص الموجودة على الصفحة الإلكترونية للمراقب المعني، [18] وكذلك من خلال المعلومات التي يقدمها المراقبون في جلسات هيئة الدستور الغذائي (بما في ذلك الاجتماعات وفرق العمل الإلكترونية والملاحظات بخصوص الرسائل التي يتم تعميمها) والأحداث التي تركز على المراقبين[19]. وبناءً على هذه الخبرة والتواصل المستمر مع المراقبين، بدأت أمانة هيئة الدستور الغذائي، بالتشاور مع رئيس الهيئة، في استكشاف طرق مختلفة لإبراز استخدام مواصفات هيئة الدستور الغذائي من قبل المراقبين. كما ستنظر الجلسة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي أيضا في كيفية إبراز هذا الجانب من مشاركة المراقبين في الهيئة بشكل أفضل ضمن المراجعة الخاصة بالمراقبين. وستقدم أمانة هيئة الدستور الغذائي تقريراً عن النماذج التي يتم اختيارها والنتائج اللاحقة في عام 2023.

الهدف 3.3 التعرف على مدى تأثير مواصفات هيئة الدستور الغذائي وتعزيزها.

النتيجة 3.3.1 وجود آلية/ أداة لقياس مدى تأثير مواصفات هيئة الدستور الغذائي التي تم وضعها وتجريبها.

المؤشر 3.3.1 التقدم المحرز في تطوير آلية لقياس مدى تأثير مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

2.41. بدأت أمانة هيئة الدستور الغذائي بالتعاون مع مكاتب التقييم لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في العمل على تطوير آلية لقياس مدى استخدام وتأثير مواصفات هيئة الدستور الغذائي في عام 2021. وتم وضع إطار للرصد والتقييم لتوفير البيانات حول استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي ومدى تأثيرها بهدف الحصول على معلومات يمكن أن تساعد الأعضاء والمراقبين على فهم أفضل لمدى التأثير، أو التأثير المُحتمل، لنصوص هيئة الدستور الغذائي. وقد ركزت المرحلة الأولى في تطوير هذه الآلية على جمع البيانات وتحليلها، كما تم إجراء سلسلة من المقابلات واجتماعات مجموعة التركيز مع أصحاب العلاقة الرئيسيين، وكذلك صياغة نظرية التغيير والتحقق من صحتها من قبل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم لتشكيل الأساس لإطار الرصد والتقييم. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أنه لم يتم العثور على مجموعة بيانات متاحة بسهولة كمصدر للمعلومات حول استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي ومدى تأثيرها.

2.42. بعد خطوة جمع البيانات وتحليلها، تم تحليل العديد من الخيارات لبناء الآلية وتم تنقيح إطار الرصد والتقييم بشكل أكبر. وبناءً على نتائج تحليل الخيارات، تم تقديم توصيات بشأن كيفية المضي قدما في بناء الآلية.

2.43. أقرت الجلسة الحادية والثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي النهج المقترح لبناء الآلية، مع التوصيات التالية:

- الإشارة إلى المعلومات الإضافية التي قدمتها أمانة هيئة الدستور الغذائي بشأن تحليل الخيارات وتطوير النهج المقترح.
- التعرف على الفوائد والتحديات في مراقبة استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي ومدى تأثيرها، وأهمية المشاركة مع تطور العملية والمراجعة الدورية.
- إقرار النهج المقترح لبناء إطار هيئة الدستور الغذائي للرصد والتقييم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عام 2022 سيكون عاما تجريبيا لإعادة تصميم نهج الاستبيان، وأنه سيتم بالتالي الإبلاغ عن النتائج الأولية في الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، والدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.
- تأييد اقتراح التعامل مع أمانة منظمة التجارة العالمية لاستكشاف إطار تعاوني للرصد والإبلاغ.
- تشجيع الأعضاء والمراقبين على تحديد الموارد المحتملة لدعم جمع البيانات لهذا العمل، لا سيما من خلال دراسات الحالة التي ينبغي اختيارها وفقا لمجموعة من المعايير المحددة مسبقا وأن تكون واضحة من حيث النطاق والسياق.

2.44. تم تحديد الحاجة إلى تقييم تنفيذ مدونات الممارسات من قبل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية باعتبارها ذات صلة لدعم عملية وضع وتنفيذ المستويات القصوى للملوثات في الأغذية والأعلاف. وقد يستغرق النقاش حول المستويات القصوى لبعض مجموعات الأغذية/ الملوثات وقتا أطول مما هو مقرر بسبب الصعوبات في الاتفاق على الحد الأدنى من المستويات القصوى بسبب تلك البلدان التي تدعي ارتفاع تلوث المنتج، الأمر الذي يؤدي إلى طرح أسئلة حول التنفيذ الفعلي لمدونات الممارسات. كما يجب أن يؤدي التقييم إلى تحديد ما إذا كانت مدونات الممارسات قيد التنفيذ أم لا، وما هي أوجه القصور المحتملة، في أي من السيناريوهات، في مؤتمر الأطراف التي (أولا) تمنع تنفيذها أو (2) ما هي الصعوبات في التنفيذ، حيثما يتم تنفيذها. وسيسمح مثل هذا التقييم للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية باتخاذ تدابير تصحيحية حسب الاقتضاء من أجل تطوير مدونات الممارسات التي يمكن أن تنفذها البلدان بشكل عملي لمساعدتها على تقليل التلوث بالملوثات ولتيسير المناقشة حول المستويات القصوى للملوثات. وكنتيجة للنقاشات التي دارت في الجلسة الثالثة عشر للجنة هيئة

[18] https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/about-codex/observers/observers/about/ar/
[19] https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/news-and-events/news-details/ar/c/1440335/

الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (2019)، وافقت الجلسة الرابعة عشر للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (2021) على استمرار أمانة هيئة الدستور الغذائي بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك مع أمانة البلد المضيف، في البحث عن طرق للمضي قدماً في هذا المشروع في سياق رصد استخدام نصوص الهيئة.

الغاية 4. يتمتع جميع أعضاء هيئة الدستور الغذائي بالقدرة على المشاركة في جميع مراحل عملية وضع المواصفات

الهدف 4.1 تمكين الهياكل الوطنية المستدامة لهيئة الدستور الغذائي في جميع البلدان الأعضاء في الهيئة.

النتيجة 4.1.1 مشاركة جميع الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي في أعمال لجان وفرق العمل التابعة للهيئة.

المؤشر 4.1.1 عدد البلدان المشاركة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي.

2.45. لتتبع التقدم المحرز نحو هذه النتيجة، تراقب أمانة هيئة الدستور الغذائي التوجهات المستخدمة في تسجيل البلدان الأعضاء في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ومقارنة بيانات 2018-2019 ببيانات 2020-2021 في المقام الأول. كما يجب أن يتم التسجيل في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي من قبل جهة الاتصال التابعة لهيئة الدستور الغذائي، ومن ثم فإن هذا التسجيل يعكس وجود جهة اتصال نشطة، تتمتع بدرجة معينة من إدارة عمل هيئة الدستور الغذائي على المستوى الوطني.

2.46. لقد أظهر التحليل الخاصة بالأعضاء الذين حضروا اجتماعات هيئة الدستور الغذائي زيادة مشاركة الأعضاء في فترة السنتين 2020-2021 من حيث عدد الوفود وكذلك حجمها على حدٍ سواء. وكمثال يخص الهيئة، الاجتماع الوحيد الذي عقد جلسات بانتظام في فترتي السنتين 2018-2019 – 2020-2021، فقد زاد عدد الأعضاء المشاركين من 110 (متوسط المشاركة في 2018-2019) إلى 146 (متوسط المشاركة في 2020-2021).

2.47. وتتوافق هذه الزيادة مع الزيادة في عدد المندوبين، وليس فقط في عدد الوفود، وذلك بسبب زيادة حجم هذه الوفود مع حضور أكثر من 5757 مندوبا اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في عام 2021 بزيادة قدرها 107 بالمائة مقارنة بعام 2018 (2782 مندوبا). في نفس الفترة، زادت نسبة الوفود من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في اجتماعات لجان الدستور الغذائي (بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي نفسها) من 47 (متوسط المشاركة في 2018-2019) إلى 63 وفدا (متوسط المشاركة في 2020-2021). [20]

2.48. تُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى احتمالية الانضمام إلى جلسات هيئة الدستور الغذائي بالوسائل الافتراضية والفرصة التي أتاحتها ليس فقط لعدد أكبر من الأعضاء لحضور اجتماعات الهيئة ولكن أيضا لتوسيع فرصة الحضور للخبراء الفنيين وغيرهم من العاملين في مجال سلامة الأغذية على المستويات الوطنية الذين ما كان يمكنهم في العادة الانضمام إلى جلسة ما وجاهيا. وبالتالي، فإن تحول لجان هيئة الدستور الغذائي وفرق العمل إلى منصات افتراضية قد زاد بشكل كبير من التسجيل وإبداء الملاحظات مما يشير إلى شعور أكبر بالمشاركة في صفوف بعض الذين يشاركون مباشرة في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي لأول مرة.

المؤشر 4.1.2 تخصيص الموارد المستدامة لما ورد أعلاه، والذي قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/ أو الهياكل التنظيمية.

2.49. من الصعب قياس هذا المؤشر نظرا لأن الدول الأعضاء تستخدم طرقاً مختلفة لتمويل هيكليات هيئة الدستور الغذائي. وسيتطلب ذلك أيضا تقديم تقارير من قبل الأعضاء مما يمثل عبئا إضافيا. وعلى النحو الذي اتفقت عليه الجلسة الثامنة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، اقترحت أمانة الهيئة أن متابعة اتجاهات التسجيل، المقترحة في المؤشر 4.1.1، تعكس بشكل جيد مدى استثمار الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي.

المؤشر 4.1.3 مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي: نسبة البلدان المستفيدة من صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني التي تحافظ على الأنظمة الوطنية لهيئة الدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بمجرد انتهاء التمويل

2.50. اعتبارًا من 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021، تمكنت جميع البلدان الأربعة المستفيدة من صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني (غانا وقيرغيزستان ومدغشقر والسنغال) التي أكملت مشاريعها من الحفاظ على أنظمتها الوطنية الخاصة بهيئة الدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة.

2.51. ومن المتوقع إجراء مراجعة أكثر تفصيلاً لما بعد التنفيذ لجميع البلدان حيث ستشمل إعادة تقييم أنظمة هيئة الدستور الغذائي الخاصة بها من خلال أداة تشخيص تعمل على تقييم وضع برامج هيئة الدستور الغذائي على المستوى الوطني. وستنظر مراجعة ما بعد التنفيذ في مؤشرات مدى التأثير من استخدام صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني المدرجة في إطار مراقبة وتقييم صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني. ومن المتوقع أن يتم تعديل بعض المؤشرات في هذا الإطار بعد تقييم صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني الجاري في منتصف المدة وتوصياته بشأن استدامة الدعم الذي يتم تقديمه من صندوق ائتمان هيئة الدستور الغذائي الثاني.

الهدف 4.2 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع أعضاء هيئة الدستور الغذائي

النتيجة 4.2.1 مشاركة مُستدامة ونشطة في عمل لجان وفرق عمل هيئة الدستور الغذائي.

2.52. ويتم قياس المؤشرين التاليين على النحو الذي تم الاتفاق عليه في الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، لتحديد هذه الاتجاهات:

[20] يتوفر مزيد من التقييم للمشاركة في الاجتماعات الافتراضية في الوثيقة رقم CX/EXEC 21/81/4.

4.2.1 أ - عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في فرق العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (ستكون فترة السنتين 2020-2021 أول فترة سيتم تقديم تقرير عنها، ويتم تعريق المشاركة على أساس التسجيل في فرقة عمل إلكترونية واحدة على الأقل خلال فترة السنتين).

2.53. في عام 2020 وبسبب جائحة كوفيد-19، تم عقد جلسة واحدة فقط لهيئة الدستور الغذائي وهيئاتها الفرعية، وهي الدورة الثالثة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي، بالإضافة إلى جلسات اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. ونتيجة لذلك، واصلت العديد من فرق العمل التي تم إنشاؤها قبل الجائحة عملها حتى عام 2021. وبالتالي، ونظرا لعدم وجود تقارير من فرقة العمل الإلكترونية، فإنه لم يكن من الممكن مراقبة مشاركة الأعضاء في فرق العمل الإلكترونية في عام 2020. ومع ذلك، فإن النسبة المئوية لمشاركة الأعضاء في فرق العمل الإلكترونية قد زادت من 55 في المائة في عام 2019 إلى 60 في المائة في عام 2021. ولعبت مجموعات العمل دورا رئيسيا في ضمان استمرار تقدم عمل هيئة الدستور الغذائي على الرغم من تأجيل جميع الاجتماعات الفنية للهيئة في عام 2020.

4.2.1 ب - عدد البلدان الأعضاء التي قدمت رد على رسائل التعميم في فترة السنتين (ستكون فترة السنتين 2020-2021 أول فترة سيتم تقديم تقرير عنها، وسيتم احتساب العضو إذا رد على اثنتين من رسائل التعميم على الأقل خلال فترة السنتين)

2.54. ظلت نسبة الأعضاء الذين أرسلوا ملاحظاتهم ردا على رسالتي تعميم على الأقل إما عبر نظام الملاحظات عبر الإنترنت أو عبر البريد الإلكتروني مباشرة إلى أمانة هيئة الدستور الغذائي و/ أو إلى رؤساء اللجان التابعة للهيئة مستقرة بشكل عام، عند 54 في المائة (في عام 2020) و51 في المائة (في عام 2021).

الهدف 4.3 خفض المعيقات التي تحول دون المشاركة النشطة للبلدان النامية.

النتيجة 4.3.1 وجود أنشطة بناء القدرات والشراكة وتبادل المعرفة فعالة في بناء مشاركة نشطة من قبل البلدان النامية.

المؤشر 4.3.1 النقاشات الموثقة من لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن المعيقات والحلول المحتملة لمشاركة البلدان النامية

2.55. ونظرا لأن لجان التنسيق الإقليمية لم تجتمع في فترة السنتين 2020-2021 بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر قد وردت في التقارير المقدمة من اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بشأن هيئة الدستور الغذائي والجائحة.[21]

المؤشر 4.3.2 زيادة تقارير الإشراف وتبادل الخبرات بشأن قضايا هيئة الدستور الغذائي بين البلدان.

2.56. إن هذا البعد مدرج في خطط العمل الإقليمية، حيث يقدم المنسقون الإقليميون تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في خطط عملهم. وبذلك تتوفر معلومات حول هذه المؤشرات في التقرير المرحلي ذا الصلة بشأن خطط العمل الإقليمية. ونظرا لأن لجان التنسيق الإقليمية لم تجتمع في فترة السنتين 2020-2021 بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المعلومات المتعلقة بهذا المؤشر واردة في التقارير المقدمة من لجان التنسيق الإقليمية إلى اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بشأن الخطة الاستراتيجية.

<u>الغاية 5. تعزيز أنظمة وممارسات إدارة العمل التي تدعم الإنجاز الكفؤ والفعال لجميع أهداف الخطة الاستراتيجية</u>

الهدف 5.1 تطوير ممارسات وأنظمة لإدارة العمل تكون كفؤة وفعالة والحفاظ عليها.

النتيجة 5.1.1 تدعم عمليات وإجراءات عمل هيئة الدستور الغذائي التشغيل الكفؤ والفعال للهيئات المعنية بوضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي.

المؤشر 5.1.1 من توصيات المراجعة المنتظمة لإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي التي تتبناها هيئة الدستور الغذائي، والنسبة التي يتم تنفيذها.

2.57. تعكس أمانة هيئة الدستور الغذائي التقدم المحرز مقارنة بهذا المؤشر بناءً على مراجعة عمليات وإجراءات عمل هيئة الدستور الغذائي وعملية المراجعة النقدية. كما انها تقوم بإعداد تقارير تتعلق بكيفية تنفيذ ميزانية هيئة الدستور الغذائي خلال فترة السنتين.

2.58. لقد تضمنت عملية المراجعة النقدية منذ بداية تنفيذ الخطة الإستراتيجية الحالية ملاحظات من رؤساء اللجان بشأن عملها بشكل عام وبشأن عمل بنود العمل المحددة. وقد ساعد هذا الامر في توفير قناة لرؤساء اللجان للتعبير عن تجاربهم وملاحظاتهم حول الاجتماعات التي عُقدت مؤخرا.

2.59. وكان التحدي الرئيسي في فترة السنتين هذه هو التعجيل بتكييف آليات عمل هيئة الدستور الغذائي مع التحديات التي شكّلتها جائحة كوفيد-19؛ فقد تم إعطاء الأولوية لجميع عمليات إدارة العمل الأخرى. كما تم عقد مشاورات منتظمة بشكل غير رسمي من خلال عقد ندوات عبر الإنترنت ورسمياً من خلال اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي وهيئة الدستور الغذائي لضمان استمرار عمل الهيئة. وشمل ذلك

[21] هيئة الدستور الغذائي والجائحة - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي والاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي والقضايا التي يتعين النظر فيها لعام 2022 https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-702-81%252FWD%252Fex81_04e.pdf واللجنة الفرعية المعنية بالخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-702-81%252FWD%252Fex81_05e.pdf

المصادقة على الاجتماعات الافتراضية للهيئة وتفسير القواعد ذات الصلة في دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي فيما يتعلق بمكان انعقاد الجلسة ويشمل ذلك البيئة الافتراضية. كما ضمنت هذه التغييرات إمكانية اجتماع اللجان مرة أخرى لإحراز تقدم في العمل. (لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على القسم 5.2.1)

2.60. هناك مؤشر إضافي يمكن استخدامه لرصد هذا القسم يرتبط بتنفيذ ميزانية هيئة الدستور الغذائي، حيث كان معدل التنفيذ هذا حوالي 98٪ في السنتين 2020-2021.

النتيجة 5.1.2 التصميم الفعال لجداول الأعمال واستخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي ولجنتها التنفيذية والهيئات الفرعية التابعة لها يتيح مجالاً أكبر لوضع نصوص هيئة الدستور الغذائي.

المؤشر 5.1.2 نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب بما يتفق مع دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي وضعتها اللجان.

2.61. يعرض الجدول أدناه تحليلاً لتوزيع وثائق العمل باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية المعدة لهيئة الدستور الغذائي واللجان المنعقدة في 2018-2021. ولا يأخذ التحليل في الاعتبار خطابات الدعوة وجداول الأعمال المؤقتة ورسائل التعميم ووثائق الملحق ووثائق التعليقات الأخرى بما في ذلك الردود على رسائل التعميم ووثائق المعلومات. ويوضح الجدول 2 عدد وثائق العمل التي تم تعميمها قبل شهرين على الأقل من بدء جلسة اللجنة المعنية والنسبة المئوية المقابلة من إجمالي وثائق العمل المتضمنة. وفي فترة السنتين 2020-2021، كانت هناك زيادة في عدد وثائق العمل المتاحة في المواعيد النهائية المحددة، مقارنة بفترة السنتين 2018-2019. ومع ذلك، كان هذا أكثر وضوحا لعام 2020، وهو العام الذي لم يتم فيها عقد اجتماعات فنية لهيئة الدستور الغذائي بسبب جائحة كوفيد-19، حيث تم عقد دورة هيئة الدستور الغذائي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

الجدول 2: وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد حسب اللغة، 2018-2021

	الانجليزية		الفرنسية		الاسبانية	
السنة	عدد وثائق العمل التي تم توزيعها في الوقت المحدد	نسبة إجمالي عدد وثائق العمل	عدد وثائق العمل التي تم توزيعها في الوقت المحدد	نسبة إجمالي عدد وثائق العمل	عدد وثائق العمل التي تم توزيعها في الوقت المحدد	نسبة إجمالي عدد وثائق العمل
2018	37	%33	25	%22	26	%23
2019	94	%42	34	%15	36	%16
2020	20	%59	18	%53	18	%53
2021	67	%42	45	%29	45	%29

المؤشر 5.1.3 نسبة الجلسات التي تمت فيها تغطية جميع بنود جدول الأعمال خلال الوقت المخصص لاجتماع اللجنة، حيث تم انجاز العمل جميعه بحلول الموعد النهائي للمشروع

2.62. على الرغم من التحديات التي تم مواجهتها بسبب جائحة كوفيد-19، والحاجة إلى عقد اجتماعات بشكل افتراضي وكذلك عدم وجود وقت كافٍ للنقاشات، الا أن اجتماعات هيئة الدستور الغذائي التي عقدت في الفترة 2020-2021 كانت جميعها ناجحة حيث تم المرور على غالبية بنود جدول الأعمال، إضافة الى تكييف جداول الأعمال للبيئة الافتراضية وبالوقت المحدد. كما تسببت الجائحة وتأجيل الاجتماعات في حدوث بعض التأخيرات في استكمال بعض بنود العمل بحلول الموعد النهائي للمشروع، وهو أمر تمت معالجته من خلال تمديد المواعيد النهائية ذات الصلة لمدة عام أو عامين. اما الأمر الهام الي ساعد في إنجاح اجتماعات هيئة الدستور الغذائي التي عُقدت بشكل افتراضي، فكان الاستخدام الفعال لاجتماعات فرق العمل الافتراضية والندوات عبر الإنترنت قبل الجلسات الرسمية من أجل التقدم في العمل بشكل مسبق، وفرز القضايا المعلقة، والاستعداد لتوافق الآراء. وقد مثلت الجلسة الثامنة والسبعون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي والتي عُقِدَت في شباط/ فبراير 2020 الاجتماع الأخير الذي تم عقده وجاهيا قبل استجداد الجائحة. اما في الفترة ما بين عامي 2020-2021، فقد تم عقد ثلاث جلسات للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي (الجلسة التاسعة والسبعون، والجلسة الثمانون، والجلسة الحادية والثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي) بشكل افتراضي، وكان استغلال الوقت فعالاً حيث تم المرور على جميع بنود جدول الأعمال. كما انهت كل من الدورتين الثالثة والأربعون والرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي، واللتان تم عقدهما بشكل افتراضي، جدول أعمالهما بشكل فعال واعتمدتا جميع نصوص الهيئة وبنود العمل الواردة في جدول الأعمال.

الهدف 5.2 تعزيز قدرات رؤساء اللجان وفرق العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المُضيفة لإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي

النتيجة 5.2.1 ترأّس وعقد اجتماعات الهيئات الفرعية ومجموعات العمل بفعالية وكفاءة.

المؤشر 5.2.1 نسبة الرؤساء والبلدان المضيفة للهيئات الفرعية ومجموعات العمل المشاركين في التدريب و/ أو في تطوير الأدوات والإرشادات.

2.63. عندما تسببت الجائحة في تعليق الجلسات الوجاهية لهيئة الدستور الغذائي في شباط/ فبراير 2020، عملت أمانة هيئة الدستور الغذائي

مع الأمانات المضيفة للجان لغرض التخطيط وتقديم ورش عمل فنية وندوات عبر الإنترنت لتوجيه المشاركين في المشاركة الافتراضية وشرح العمل الفني ومواصلته. وقد صاحب أكثر من 17 جلسة للجنة في الفترة المشمولة بالتقرير فعاليات متعددة من هذا النوع تدعو لرفع الوعي. كما انها والى جانب 12 ورشة عمل إقليمية حول هيئة الدستور الغذائي والأدوات الإلكترونية أو الرقمية التي تستخدمها الهيئة قد ساهمت في تحديد الأساليب التي يخطط ويدير بها رؤساء اللجان ومجموعات العمل التي تعمل عبر الانترنت اجتماعاتها الافتراضية. وقد ساعد في تثبيت هذا الأمر إرشادات تم إعدادها للمندوبين لدعم مشاركتهم في تلك الاجتماعات، والتي تمت اتاحتها بست لغات وبصيغ مفصلة وسريعة على حدٍ سواء.[22]

2.64. كما تم أيضا عقد سلسلة قصيرة من ورش العمل الافتراضية في النصف الثاني من عام 2020 مع المنسقين الإقليميين السابقين والجدد وذلك لتسهيل الانتقال ودعم استمرارية العمل على المستوى الإقليمي. وقد اجتمعت اللجنة الفنية في بروكسل في آذار/ مارس 2020 لبدء العمل على وثيقة توجيهية لرؤساء فرق العمل التي تعمل عبر الانترنت. وقد تم تأجيل استكمال العمل بسبب الحاجة إلى التركيز على كيفية التكيف مع الجائحة، الا انه سيتم تحديث كل ذلك ليشمل الدروس الموسعة المستفادة من العمل عبر الإنترنت خلال الفترة 2020-2021.

المؤشر 5.2.2 معدلات الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء وأمانة الجهة المضيفة وأمانة هيئة الدستور الغذائي.

2.65. لقد تم تعديل الاستبيانات الخاصة بمستوى الرضا في 2020-2021 للحصول على الملاحظات حول بيئة العمل الافتراضية، والتي كانت بشكل عام إيجابية عبر جميع اللجان المنعقدة في 2020-2021. كما أشار أكثر من 90٪ من المستجيبين في إجاباتهم على معظم الأسئلة إلى بند "أتفق/ أتفق بشدة" أو "راضٍ/ راضٍ جدا" عن طبيعة تنظيم الاجتماعات وتنفيذها. كما تم إثارة موضوع المشاكل المتعلقة بتوقت الاجتماعات والتوافق مع التوقيتات الزمنية في المناطق المختلفة، والوقت المُحدد لبنود جدول الأعمال، وكذلك مشاكل الربط بالإنترنت. وقد أقرت الملاحظات التي وردت بالتحديات التي يواجهها الجميع ولا سيما الرؤساء وأمانة الجهة المضيفة وأمانة هيئة الدستور الغذائي في التكيّف مع البيئة الافتراضية الجديدة، وحتى في تلك اللجان التي كانت تجري فيها نقاشات صعبة للغاية، بقيت الملاحظات إيجابية بشكل عام.

الاستنتاجات

2.66. كانت فترة السنتين 2020-2021 غير معتادة بسبب جائحة كوفيد-19 التي جعلت من الاجتماعات الوجاهية، والتي كانت حجر الزاوية في عمل هيئة الدستور الغذائي، مستحيلة. وقد تم تأجيل معظم اجتماعات عام 2020، حيث كانت جميع الاجتماعات افتراضية في عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، فقد حصل تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل مرضٍ في فترة السنتين 2020-2021، حيث كان الأداء جيدا في ظل معظم المؤشرات. وتشمل النقاط البارزة من المؤشرات ما يلي:

- زيادة في مشاركة البلدان النامية بفضل الاجتماعات الرسمية الافتراضية والاجتماعات التحضيرية غير الرسمية. ومقارنة بفترة السنتين السابقة، شارك المزيد من الأعضاء في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي في 2020-2021 حيث أظهرت الوفود الأكبر أن طرق العمل الجديدة بشكل عام قد عززت الشمولية بشكل عام.
- في مواجهة التحدي المتمثل في عدم القدرة على الاجتماع بشكل وجاهي، تمكنت أمانة هيئة الدستور الغذائي، جنبا إلى جنب مع رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه والاعضاء، من التكيّف بسرعة مع البيئة الجديدة، حيث تمكنوا من إيجاد طرق مبتكرة وخلاقة وذكية للتقدم وتقليل تعطيل عمل هيئة الدستور الغذائي. وقد أقر بذلك الأعضاء الذين أعربوا بشكل عام عن ارتياحهم لتنظيم وتنفيذ اجتماعات هيئة الدستور الغذائي خلال فترة السنتين.
- استمر تقديم المشورة العلمية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والتي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لهيئة الدستور الغذائي، على الرغم من التحديات المماثلة التي تواجه اجتماعات الهيئة، مما سمح للجان هيئة الدستور الغذائي بالتقدم في عملها.
- تواجه أمانة هيئة الدستور الغذائي تحديات مستمرة لرصد الخطة الاستراتيجية؛ فقد ثبت أن جمع البيانات أمرٌ صعب بالنسبة لبعض المؤشرات التي تعتمد أكثر على المعلومات النوعية. ومن الصعب أيضا مقارنة نتائج هذا النوع من المؤشرات عبر فترات السنتين. وعلاوة على ذلك، فإن بيئة عمل هيئة الدستور الغذائي متغيرة باستمرار، مما يفرض عليها التكيف المستمر بهذا التغيير، والذي يمثل أيضا تحديا امام عملية الرصد.

التوصيات

2.67. تم وضع التوصيات التالية للدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والدورة الخامسة والأربعين منها بما يلي:

- النظر فيما إذا كانت نتائج الأنشطة تتطور في الاتجاه الصحيح وتقديم الملاحظات اللازمة على أي مجالات قد تتطلب اهتماما خاصا للفترة المتبقية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- في ضوء بعض التحديات التي يتم تحديدها في رصد التقدم مقابل المؤشرات، يجب النظر في مطالبة أمانة الهيئة بتقليل عدد المؤشرات إلى تلك التي يمكن فيها جمع المعلومات الأكثر فائدة.
- النظر في نتائج الاستبيان الأخير (انظر الملحق1) والعمل الذي قامت به الأمانة بشأن وضع آلية لرصد استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي ومدى تأثيرها عند إعداد الخطة الاستراتيجية التالية.

[22] تتوفر الإرشادات في الموقع الإلكتروني: https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/meetings/information-for-delegates/ar/

الملحق 1 - وضع مواصفات وإجراءات تحديد الأولويات في لجان مختارة معنية بالمواضيع العامة

لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات

تواصل اللجنة الاجتماع بشكل سنوي، وفي ضوء قرار الحصول على مرجع واحد لجميع طرق التحليل، تقوم لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات بمراجعة جميع الأساليب الواردة في الوثيقة (CXS 234-1999) لضمان بقائها "مناسبة للغرض" ولها صلة مباشرة بالأحكام في مواصفات السلع في هيئة الدستور الغذائي. ويستهلك هذا العمل 50٪ أو أكثر من وقت اللجنة بالإضافة إلى أساليب المصادقة المقدمة بشكل رئيسي من قبل اللجان المعنية بالسلع. ويتم العمل على شكل مراحل من خلال حزم للسلع "قابلة للتطبيق"، وذلك فقًا لنهج منظم تم تطويره لهذا الغرض للاستخدام الداخلي من قبل اللجنة. وتم الانتهاء من الحزمة الخاصة بطرق تصنيع الألبان في غضون 3 سنوات بسبب العدد الكبير من الطرق الواردة في الوثيقة (CXS 234). ويتم حاليا فحص عبوات الدهون والزيوت (المقرر الانتهاء منها في عام 2023) والحبوب والبقوليات والبقول، والفواكه والخضروات المصنعة (بند جديد). ونظرا لأن المراجعة تعني الحاجة إلى العمل بين الجلسات التي تتطلب مدخلات فنية من أصحاب تصنيع الألبان والمنظمات المعنية بوضع المواصفات، فإن الوقت المستغرق يعتمد على المدخلات من المنظمات المعنية بوضع المواصفات والأعضاء، والتفاعل مع لجان هيئة الدستور الغذائي الأخرى (لجان السلع التي تضع مواصفات السلع ذات الصلة) وعدد الطرق لكل حزمة قابلة للتطبيق. وتواصل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات إضافة حزم جديدة قابلة للتطبيق مع اكتمال العمل على الحزم الحالية.

لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية

ناقشت الجلسة الخمسين للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وثيقة بعنوان "الاستراتيجيات المستقبلية للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية" والتي ذللت التحديات والعقبات الرئيسية التي تعيق تقدم عمل اللجنة واتفقت على وضع سلسلة من التوصيات لتنفيذ "نهج واحد للجنة".

تتخذ لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية الإجراءات التالية لتحديد أولويات القضايا المستجدة التي يمكن أن تؤدي إلى أحكام مُنقحة أو جديدة لهيئة الدستور الغذائي تتعلق بالمواد المضافة للأغذية:

(أولا) يمكن لأعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين تقديم ردودهم استجابة على رسالة التعميم المُعنونة "طلب معلومات وتعليقات على قائمة أولويات المواد المقترحة للتقييم من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية" إذا كانوا يعتقدون أنه ينبغي تقييم بعض المواد أو إعادة تقييمها. وستقوم لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقييم هذه المتطلبات وترتيبها من أعلى إلى أدنى أولوية؛ و

(ثانيا) يمكن لأعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين تقديم مقترحات لأحكام جديدة للمواد المضافة إلى الأغذية و/ أو تنقيحها وذلك فيما يخص المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. وتناقش لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في كل جلسة الاختصاصات المتعلقة بتطوير المواصفة العامة للمواد المضافة إلى الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، ومواءمة المواصفة ومعايير السلع وتنقيح أسماء الفئات ونظام الترقيم الدولي للمواد المضافة إلى الأغذية.

لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية

تجتمع اللجنة حاليا كل عامين وتبني إدارة عملها على الإرشادات الواردة في دليل الإجراءات، ولا سيما مبادئ تحليل المخاطر التي تطبقها اللجنة. ويتم وضع الحدود القصوى للمخلفات بناءً على تقييم المخاطر في سلامة الأغذية الذي تقدمه لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية. ويعد إنشاء قائمة أولويات العقاقير البيطرية ليتم تقييمها/ إعادة تقييمها من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بندا دائما على جدول أعمال اللجنة. وبمجرد إدراج العقاقير البيطرية في قائمة الأولويات، فإنه سيتم تقييمها من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بين جلستين من جلسات لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية للسماح بعمل الأخيرة بالتقدم في الوقت المناسب. وتنظر لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية في توصيات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية فيما يتعلق بالحدود القصوى للمخلفات، وفي حال تم الاتفاق تقوم لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بإرسالها إلى هيئة الدستور الغذائي لاعتمادها بشكل نهائي. وفي الظروف المثالية، يمكن أن تستغرق عملية النظر في الحدود القصوى للمخلفات من قبل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية جلسة واحدة من جلسات اللجنة.

كما تتم معالجة المخاوف بشأن الحدود القصوى للمخلفات المقترحة من خلال نماذج التعبير عن المخاوف التي يمكن حلها إما في جلسة عامة مع شرح من أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، أو قد تتطلب إعادة تقييم من قبل نفس اللجنة.

وفي هذه الحالة، يمكن أن يستغرق موضوع الحدود القصوى للمخلفات جلستين أو أكثر من جلسات لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية لوضعها في صيغتها النهائية اعتماداً على مدى تعقيد المخاوف وقدرة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية على استيعاب عملية النظر في الأمر الخاصة بها. وقد تستغرق النصوص الأخرى التي تضعها لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ما بين جلستين إلى ثلاث جلسات لإكمالها اعتماداً على درجة التوافق في الآراء بخصوص طرح النص في إجراء الخطوات (Step Procedure).

لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات

تواصل اللجنة الاجتماع بشكل سنوي وتبني إدارة عملها على الإرشادات الواردة في دليل الإجراءات، ولا سيما مبادئ تحليل المخاطر التي تطبقها اللجنة. ويتم وضع الحدود القصوى للمخلفات بناءً على تقييم المخاطر في سلامة الأغذية الذي يقدمه الاجتماع المشترك بين منظمة

الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مُبيدات الآفات. ويعد إنشاء قوائم للأولويات خاصة بمُبيدات الآفات ليتم تقييمها/ إعادة تقييمها من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مُبيدات الآفات بندا دائما على جدول أعمال اللجنة. وبمجرد أن يتم إدراج مبيدات الآفات في قائمة الأولويات، فإنه سيتم تقييمها من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات مُبيدات الآفات في السنة التي تلي انتهاء جلسة لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات التي يتم فيها إدراج مبيدات الآفات لغرض التقييم، وهو ما يعرف بالتزامن بين لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات.

وتنظر لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات في توصيات الحدود القصوى للمخلفات التي يصدرها الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات. وفي حالة الوصول الى اتفاق، يتم إرسالها مباشرة إلى هيئة الدستور الغذائي ليتم اعتمادها بشكل نهائي. ولذلك تستغرق عملية النظر في الحدود القصوى للمخلفات من قبل لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات جلسة واحدة من جلسات اللجنة.

كما يتم التعامل مع المخاوف بشأن الحدود القصوى للمخلفات المقترحة من خلال نماذج خاصة بها والتي يمكن من خلالها إيجاد الحلول إما في جلسة عامة حيث يتم تقديم شرح من أمانة الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات، أوانها قد تتطلب إعادة تقييم من قبل الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات. وبمجرد أن يقوم الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالتأكيد على التوصيات المقترحة بشأن مخلفات المُبيدات أو تلك التي تم العمل على تنقيحها، تقوم لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات بالنظر في الحدود القصوى للمخلفات لاعتمادها بشكل نهائي. ولا يُسمح بتقديم نموذج ثانٍ خاص بنفس طبيعة هذه المخاوف. و في حال بقيت هناك بعض المخاوف، يمكن أن يستغرق الانتهاء من موضوع الحدود القصوى للمخلفات جلستين أو أكثر من جلسات لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات لوضعها في صيغتها النهائية اعتماداً على مدى تعقيد المخاوف وقدرة الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المُبيدات على استيعاب عملية النظر في الأمر الخاصة به.

وقد تستغرق المعايير الأخرى التي تضعها لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات مُبيدات الآفات ما بين جلستين إلى ثلاث جلسات لإكمالها اعتماداً على درجة التوافق في الآراء بخصوص طرح النص في إجراء الخطوات (Step Procedure). ويتم تطوير بعض المستندات على شكل مراحل نظرا لحجمها ومدى تعقيدها، مثل تنقيح تصنيف الأغذية والأعلاف الذي سينتهي في عام 2023 بعد أكثر من 10 سنوات من العمل.

لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية

تواصل اللجنة الاجتماع بشكل سنوي وتبني إدارة عملها على الإرشادات الواردة في دليل الإجراءات، لا سيما مبادئ تحليل المخاطر التي تطبقها اللجنة وديباجة المواصفات العامة للملوثات في الأغذية والأعلاف (CXS 193-1995). ويتم وضع المستويات القصوى للملوثات بناءً على تقييم المخاطر في سلامة الأغذية الذي تنفذه لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية أو الاجتماعات المتخصصة للخبراء. ويعتبر وضع قوائم للأولويات الخاصة بالملوثات ليتم تقييمها/ إعادة تقييمها من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بندا دائما على جدول أعمال لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية. وبمجرد إدراج الملوث في قائمة الأولويات، فإن موعد تقييم الملوث سيعتمد على لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، الأمر الذي يستغرق عادةً من سنة إلى سنتين بعد أن تدرجه لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية في قائمة الأولويات.

عادة ما تتم متابعة نتائج التقييم في إطار لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية من خلال تطوير وثائق المناقشة لاستكشاف خيارات إدارة المخاطر المتاحة بناءً على عدد من العوامل؛ على سبيل المثال، البيانات الكافية المتاحة جغرافياً لإنشاء مستويات قصوى للملوثات ذات صفة تمثيلية في جميع أنحاء العالم أو تدابير لإدارة المخاطر تكون متاحة بسهولة وقد تم اثبات فعاليتها وقابلية تطبيقها في جميع أنحاء العالم، لاتخاذ قرار بشأن إنشاء مستويات قصوى للملوثات أو مدونة للممارسات أو كليهما.

ويمكن أن تؤدي وثائق المناقشة إلى تقديم وثائق المشروع للعمل الجديد إلى اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي/ هيئة الدستور الغذائي لبدء النظر في المستويات القصوى للملوثات و/ أو مدونة للممارسات في إجراء الخطوات (Step Procedure). وقد أدى ملوّث واحد إلى وضع العديد من المستويات القصوى لتركيبات مختلفة من الملوثات/ الأغذية. وبالاعتماد على طبيعة المشكلة ودرجة توافق الآراء، يمكن الانتهاء من عملية وضع أقصى مستوى للملوثات أو مدونة للممارسات في جلسة واحدة أو عدة جلسات وفي حالة المستويات القصوى حيث قد يتطلب الأمر مزيدا من المشاورات مع لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية.

كما تتبع لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية اجراءات الخطوات لهيئة الدستور الغذائي، وقد تحذف الخطوات 7/6 لتسريع إنهاء عملية وضع اقصى مستوى للملوثات أو مدونة للممارسات. وعندما يتم تحديد مشكلة طارئة تخص سلامة الأغذية، فإن لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية تستخدم الإجراء المُسَرَّع وتحل المشكلة في اجتماع أو اجتماعين اعتمادا على توفر المشورة العلمية، على سبيل المثال، فيما يختص بأقصى مستوى للميلامين في الغذاء (بما في ذلك حليب الاطفال الرضع) والأعلاف. وتستغرق عملية وضع المستويات القصوى للملوثات في العادة وقتا أطول من عملية وضع مدونات الممارسات التي تُعتبر أقل إلزاما من عملية وضع المستويات القصوى للملوثات.